7

الأخت الكبيرة تراقبك

في منتصف بلومسبوري، في الردهة المهيبة لجامعة يونيفيرسيتي، ستجد في خزانة زجاجية، الجسد المحنط للفيلسوف الإنكليزي أب المذهب النفعي «جيرمي بينثام» وهي متشحة بملابس مذهلة تعود إلى القرن التاسع عشر. ويقال أنه كان يُنقل لحضور اجتماعات مجلس الجامعة ويُسجل بأنه «حاضر ولكن ممتنع عن التصويت». وقد كان مشروع سجن «Panopticon»* مشروعه الأكثر شهرة للإصلاح الاجتماعي. وهو نموذج لسجن تم تصميمه معمارياً بحيث يتيح الحد الأقصى من المراقبة. إذ يُراقب السجناء ليلاً نهاراً، ويتم تقويم وإصلاح سلوكهم تبعاً للطرق الملقنة. وذلك من أجل الضمان بأن السجناء قد تم تشكيلهم وفقاً لصورة المواطن المنهجي لدى «بينثام»، أي المواطن الذي جرى توجيهه بحزم بعيداً عن ميوله وانحرافاته الطبيعية التي كان يمكن أن تضله.

وبشكل مماثل، أرادت حركة دعاة حقوق المرأة أن تعمل المدارس على تشكيل الأولاد والفتيات حسب النموذج الذي ترى أنه المواطن المنهجي، وأن يتم توجيههم بحزم بعيداً عن ميولهم وانحرافاتهم الطبيعية التي كان يمكن أن تغويهم. إن دعاة حقوق المرأة يريدون أن يجبروا الفتيات على التمتع بالحرية. ولكن من أجل الوصول إلى هذه الغاية، يجب مراقبة الأولاد والفتيات ليلاً نهاراً، ليتم تقويم وإصلاح سلوكهم تبعاً للتشريعات التي جرى سنها. إن معظم هذه التشريعات قد سُنت بالفعل. ففي المدارس، نجح دعاة حقوق المرأة في أن يُدرجوا في القانون تشريعات تقضي بعدم وجود أي نمطية جنسية في الخيار المتعلق بالمادة الدراسية. ذلك أنه لا يمكن للمنهاج الدراسي والتقييمات والنصائح المتعلقة بالمهن

* Panopticon: to observe (*-opticon*) all (*pan-*) prisoners :(مراقبة كل السجناء)

أن تسمح بأي نوع من التمييز. يجب إعلام الفتيات عبر كل السبل أن رغباتهن وأمنياتهن لحياتهن المستقبلية يجب أن تماثل أمنيات ورغبات الفتيان. وفي حال تم خرق هذا الحياد الجنسي، هناك سبل للجوء إلى المحاكم في كل من بريطانية وأميركا لمثل هذا الأمر.

إلا أن بعض دعاة حقوق المرأة القلقين لا ينقطعون عن المطالبة بالمزيد. لقد حققوا الانتصارات في معركتهم المتعلقة بالمنهاج وفي معركتهم المتعلقة بالتعليم المهني، لكن الحرب ما زالت مستمرة. فقد وجه دعاة حقوق المرأة انتباههم إلى طرق ارتباط الأولاد والفتيات بالمدارس. وهم يسعون إلى إعادة تشكيل هذه الطرق تبعاً لصورة المساواة في حركة دعاة حقوق المرأة. وتعارض بعض أفكار حركة دعاة حقوق المرأة، الطريقة التي يهيمن بها الأولاد والرجال على كل من المكان والوقت ضمن المدرسة.

إذ يقال أن الفتيات «مهمشات» لأن الأولاد يسعون إلى التنافس في نقاش غرف الصف، وإلى الهيمنة على الأماكن والمساحات العامة[1]. لقد قامت «هاريت هيرمان»، وهي تشغل الآن منصب النائب العام المساعد في حكومة العمال، بإرساء هذا الأسلوب من الاعتراض بأحكامه الأساسية في كتيبها الذي نشر عام 1978، وهو «التمييز الجنسي في المدارس وكيفية التصدي له». فما هو يا ترى سبب غضبها؟ إنها كتب Ladybird الجديدة «المُحدثة» الموجهة للأطفال. وتظهر هذه الكتب الشخصيات الرئيسية، جين وبيتر، بأدوار نمطية. أحد الأمثلة الموضحة هو مجموعة من الفتيان يلعبون الكرة، «بينما تهتف جين في ساحة الملعب»:

بيتر لديه كرة حمراء.

إنه يلعب مع الأولاد بالكرة الحمراء.

جين تراقبه.

تقول جين: «أحسنت يا بيتر».

تعتقد «هيرمان» بأن هذه الكتب سيئة. إذ أنها «تقوم بالتمييز والتحامل على النساء بطرق خطرة وماكرة بشكل خاص، عبر تعزيز الصور النمطية لأدوار وقدرات الذكر والأنثى»[2]. لا ينبغي على الفتيات أن تكتفين بالمراقبة بينما يقوم الأولاد بالأداء. كما لا ينبغي على الفتيات أن تكتفين بالحكم بينما يقوم الأولاد بالفعل. لقد كانت «هيرمان» جزءاً من الحركة الناجحة التي تمكنت من حظر هذه الصور والمشاهد النمطية.

وقد جاءت الاعتراضات نفسها من أمريكا، ولا زالت تتواجد اليوم بنفس القدر الذي تواجدت به في السبعينات. ويتحسر تقرير «هارفارد» الشهير، الذي قامت بكتابته «كارول جيليغان» بالتعاون مع زملائها، على «سكون الفتيات عند انتقالهن من المراحل الابتدائية إلى المراحل الأولى من المدرسة الثانوية»[3]. ويأسف دعاة حقوق المرأة التربويون على أنه «حتى يومنا هذا، ما زالت تتم معاملة الذكور والإناث بشكل مختلف في كل المراحل التعليمية، حتى من قبل المعلمين الذين يُضمرون أخلص النيّات». ويعود أيضاً سبب هذه المعاملة المختلفة إلى أن الأولاد «قد جرى تحريضهم اجتماعياً على أن يكونوا فاعلين وعدائيين»، للتنافس باستعراضاتهم اللفظية التي تخلق «مناخاً فاتراً يكبح ويثبط طموحات الإناث وينقص من تقديرهن الذاتي وثقتهن بنفسهن»[4]. إن دعاة حقوق المرأة التربويون في كلا جانبي المحيط الأطلسي يرغبون بتسوية هذه المعادلة، وذلك بردع الفتيان عن الهيمنة على الأمكنة العامة، ودفع الفتيات على الخروج من قوقعتهن الهشة.

الذكور يهيمنون على الأماكن العامة بينما تراقب الإناث... هل يبدو هذا الأمر مألوفاً؟ يبدو أن هذا يتوافق ببراعة، إلى حد ما، مع الطريقة التي فكر بها «جيوفري ميللر» في كتاب «مزاوجة العقل» الذي يدور حول تطور الفن واللغة والثقافة، كما ناقشنا في الفصل السابق. ربما بدت هذه الأفكار آنذاك مقبولة وجذابة نوعاً ما. ترى هل تطور الفن كما تطورت الزينة الجنسية لدى الذكر؟ تماماً كما قامت طيور العريش الأسترالية المذكرة بعرض زينتها في إبداعاتها من

الأعشاش المقنطرة المذهلة التي يمكن أن يدخل إليها حتى أكثر علماء الطبيعة شهرة، حتى تكوِّن المعجبات من إناث الطيور أراء حسنة عنهم. يمكن أيضاً أن يكون الفن قد نشأ نتيجة لتنافس البشر الذكور في التباهي أمام الإناث بتلاؤمهم ضمن تلك الحدود الجمالية التي وضعتها الخيارات الجنسية لدى الأنثى. وهل ويمكن أيضاً أن تكون اللغة قد نشأت بطريقة مماثلة، لأن النساء وجدت أن الذكاء الإبداعي أمراً مثيراً جنسياً، فتنافس الرجال على التمتع بالبراعة والحكمة من خلال استعراضاتهم اللفظية؟ وهل يمكن أن تكون الأخلاق عموماً، وحب الغير خصوصاً، قد تطورا عبر مسارات مماثلة مع اكتشاف الذكور أن النساء تجدن الكرم والإحسان أموراً جذابة على الصعيد الجنسي، فتنافسوا على تحقيق ما أرادته الإناث.

لقد خضنا في علم النفس التطوري في الفصل السابق بغرض الحكم في الجدال بين الطبيعة والتربية. وقد وجدنا أنه أيد بقوة الفكرة القائلة بأن هناك أسساً بيولوجية للسلوكيات الجنسية (ذكر/أنثى) التي يمكن أن تحوي دلالات تعليمية. بل الأكثر من ذلك، يبدو أن هذا العلم حررنا بحيث أصبح بإمكاننا أن ننظر إلى التعليم بطرق جديدة. لو كان «ميللر» محقاً بخصوص أصل نشوء هذه الصفات، فسيبدو عندها أن دلالات عميقة سوف تترتب عن ذلك في الطرق التي يرغب من خلالها دعاة حقوق المرأة السيطرة على سلوك الأولاد والفتيات ضمن المدارس. لو علمت فقط الأخت الكبيرة أصول النشوء التطوري لكل ما تنتقده، لراقبت الأمور بمنظور مختلف تماماً، أليس كذلك؟

ولكن ليس بعد. فنحن متقدمون كثيراً على أنفسنا. فرغم كل شيء، لا يمكن الوصول إلى مثل هذه الاستنتاجات بتلك السهولة. إذا لا تنتهي القصة بمجرد أن تصرح البيولوجيا أن الرجال والنساء، والأولاد والفتيات يمكن أن يكونوا مختلفين. من يبالي إذا صرحت البيولوجيا بهذا، ما زال علينا أن نناضل من أجل المساواة ومن أجل الحرية الاجتماعية! في الحقيقة، قد يجادل البعض بأن هذا

لا يشكل فرقاً كبيراً لنضال دعاة حقوق المرأة، سواء رغبت الفتيات بشيء يختلف عن رغبة الأولاد لأسباب بيولوجية أم لا ـ فدعاة حقوق المرأة، كما تم التوضيح خلال هذا الكتاب، قد جادلوا مطولاً بأنه يجب إجبار النساء على التمتع بالحرية. أدركت «سيمون دو بوفوار»، و «بيتي فرديان» وعدة آخرون بأن الحياة العائلية والأمومة كانت مغرية أكثر من اللازم للنساء اللاتي تُركن لرغباتهن الخاصة. ولكن كان من الخطأ أن ينصعن إلى ما أردن فعله بدافع فطري طبيعي، لأنه أدى إلى ظلم النساء. إن هذا الظلم يمكن أن يقع حتى لو بدا أن العديد من النساء يرغبن بالمضي برحابة صدر إلى حيث يقودهن. إذاً لو كانت البيولوجيا هي التي تجعل النساء والرجال بالطريقة التي هم عليها، فهذا يجعل الأمر أكثر سوءاً. أن النضال ضد ظلم واضطهاد المرأة يجب أن يستمر، سواء كان سبب هذا الظلم العامل الاجتماعي أو البيولوجي.

هل يمكن تبرير هذه الطريقة من المعالجة؟ هذا ما يطرح المسألة الأساسية لـ «يكون» مقابل «ينبغي».

استخراج «ينبغي» من الطبيعة

يشير جدال الفصل السابق إلى أن الفروقات المتعلقة بالجنس التي تنشأ في المدارس وفي الخيارات المهنية تستند على الأغلب على جذور بيولوجية. بمعنى آخر، إن اختلاف الأولاد المتعلق بالجنس، عموماً، المتجلي في تفضيل الفتيان للرياضيات والعلوم، وتفضيل الفتيات للمواد الدراسية التي تخص المواضيع المتعلقة بالناس. بالإضافة إلى رغبة العديد من الفتيات بإعطاء الأولوية للحياة العائلية والأطفال وإلى ما هنالك. يبدو أن كل هذه الميول تستند على الأغلب على أسس بيولوجية. ربما تطورت هذه الفروقات المتعلقة بالجنس عبر الأساليب المقبولة المقترحة من قبل «جيوفري ميللر» من خلال الانتقاء الجنسي، وزينة الذكر أثناء تودده للنساء. أو ربما تطورت من خلال تقسيم العمل في المجتمع البدائي، أو من خلال استخدام كل من هاتين الآليتين. في الواقع، لن يشكل فرقاً

بالنسبة للغاية من هذا الفصل، إذا ما اعتبر أولئك الذين لا يستسيغون التحليل الخاص بعملية التطور والنشوء، أن هذه الفروقات قد وُضعت فحسب على هذا الحال، من قبل الإله على سبيل المثال.

ولكن ما الذي يترتب عنه الافتراض بأن هذه الفروقات بيولوجية الأصل؟ من المغري أن نستنتج ببساطة، أنه بسبب البيولوجيا، علينا أن نتقبل ببساطة أن الأولاد والفتيات لديهم ميول متباينة في خيارات الحياة، وميول متباينة فيما يتعلق بخيارات المواد الدراسية والقدرات الأكاديمية، وأساليب متباينة في سلوكهم ضمن غرف الصف وفي النطاق العام. بالطبع، سيكون هناك تداخلاً كبيراً، وسترغب بعض الفتيات بإتباع الجذور التقليدية الذكورية ـ تماماً كما تفوق بعض الفتيات بعض الأولاد في الطول. ولكن عموماً، ينبغي أن نشعر بالسعادة والرضا لأن العالم الطبيعي ينعكس في النتائج التعليمية والمهنية. إن كل شيء على ما يرام في العالم، إذ أن المستقبل مشرق، والمستقبل طبيعي.

ولكننا لا نستطيع أن ننتقل إلى أمر آخر بهذه السرعة. المشكلة أن هذه الطريقة من المعالجة تتعارض مع ما يدعوه الفلاسفة «المغالطة الطبيعية». إذا يقول الفلاسفة أنك لا تستطيع اشتقاق «ينبغي» من «يكون». إذ كون العالم على حالة معينة لا يعني أنه ينبغي أن يكون على هذه الحالة. نحن مخلوقات إنسانية عقلانية، ونستطيع في بعض الأحيان أن نغير العالم إذا أردنا، ونستطيع في أحيان أخرى أن نهيمن حتى على الطبيعة إذا رغبنا بذلك. إن هذا الأمر يحدث كل الوقت. فعندما أشعر بألم شديد في ظهري، لا أُذعن لما تمليه علي الطبيعة، فأقصد الطبيب، وفي نهاية الأمر أُخرج حصى الكِلية من جسدي. «يكون» لا تعني بالضرورة «ينبغي». فنحن نتحدى مزاعم «الكينونة» في الطبيعة طوال الوقت.

غالباً ما يجري الجدال بأن مسألة «يكون ـ ينبغي» هي المسألة الأساسية في فلسفة الأخلاق[5] التي تثير مصاعب كبيرة. لننظر إلى هذه المسألة هنا من زاوية المستوى النسبي للفطرة السليمة. في حالة حصاة الكلية التي قُدمت كمثال، لماذا لا

أتقبل ببساطة قوانين الطبيعة وأذعن لـ «كينونة» الطبيعة؟ بسبب «الترتيب الأعلى» للقيم، بما في ذلك قيمة الصحة. لقد ركز «الوجوب» الخاص بي على الحالة التي أعتقد أنها يجب أن تسود، وليس على «كينونة» هذه الحالة. لا يتشارك الجميع بشكل عرضي بوجهة النظر هذه. فبعض المتدينين التابعين لديانات بوذية معينة وحتى شهود يهوه، بالإضافة إلى عدة آخرين، يعتقدون فعلياً أنه إذا أصابنا المرض، فهذا يعود إلى إله ما أو إلى القدر. وأنه علينا تقبل «كينونة» الطبيعة حتى لو أدى هذا الأمر إلى موتنا. إلا أن معظمنا لا يشعر بهذه الطريقة.

إذاً: لما لا نريد تقبل «كينونة» الطبيعة في حالة الفروقات المتعلقة بالجنس؟ لأن الموقف الأخلاقي يقول بأن هذا سيؤدي إلى اضطهاد النساء. إن «الترتيب الأعلى» لقيم العدالة والمساواة سوف يُنتهك ـ حتى لو كان سبب اختلاف الرجال والنساء هي الطبيعة. من المهم أن يتم التأكيد على هذا الأمر، إذ لن يكون هناك شيئاً غير مترابط أو غير منطقي في الشخص الذي يقبل البراهين المقدمة في الفصل السابق، والذي يقول إن هذا لا يتحدى خطة العمل المتعلقة بالحياد الجنسي. في الحقيقة، الأكثر من هذا هو أننا سنرغب بتعزير نوعاً محدداً من التعليم يؤكد على هيمنة الفتيات، وعلى دراسة الفتيات لمواد الرياضيات والعلوم. وبطريقة مماثلة، سنرغب بتعزيز تعليماً للأولاد يؤكد على السلوك المتعلق بالتربية. إن «الميول الطبيعية» للأولاد والفتيات التي تدفعهم إلى فعل الأشياء التي يرغبون بها تؤدي إلى تشكيل مجتمع غير عادل. لذا، ينبغي علينا كمربيين أن نحاول التغلب على هذه النزعات الطبيعية.

قد يكون اتخاذ هذا الموقف أمراً صائباً، إلا أنه يعتمد على الافتراض بأن المنهاج التعليمي والتدريس المتحيزان جنسياً يؤديان إلى اضطهاد النساء. في المقطعين الثالث والرابع بشكل خاص، صادفنا العديد من النساء اللواتي انحزن بشدة مع وجوب إعطاء الأولية للحياة العائلية ولتربية الأطفال وتدبير المنزل. والاستنتاج المذهل من كل هذا النقاش أنه بالنسبة للعديد من النساء، كان من غير الممكن وصف أي من هذه الأمور على أنها تسبب الاضطهاد أو الظلم. إن العديد من هذه النساء

بدون سعيدات بها ـ ولم يقتصر التوق إلى زوج وطفل على «بريدجيت جونز» وحدها. بل أن كل من «سيمون دو بوفوار»، و «بيتي فريدان»، و «جيرمين غرير»، ولم أذكر هنا سوى ثلاثة من الشخصيات المؤسسة لحركة دعاة حقوق المرأة الحديثة، يبدون سعيدات في بعض هذه الاحتمالات ـ على الأقل ـ وقد أردن في البداية منع النساء من المضي في هذا الطريق، لأنه كان أكثر جاذبية من أن يستطعن مقاومته.

ولو أخذنا هذا بعين الاعتبار، لن يكون الجدل المتعلق بمجرى الاضطهاد مباشراً ـ يصرف النظر عن استنتاج يتلاشى بسهولة تامة في هذه المرحلة. فحتى الآن، لا شيء في أي من هذه النقاشات ـ وقد تم التأكيد على هذه النقطة مرات عدة، يوحي بأن كل النساء تشعر بالطريقة ذاتها. وهكذا، بالنسبة للواتي لا يشعرن بأن الحياة العائلية مبهجة، واللواتي يرغبن بالمضي إلى الساحة العامة للأعمال والعلوم والسياسة، والرياضة، فمن الواضح أنه ينبغي السماح لهن بالقيام بذلك. إن المنهاج والتدريس الإلزامي الذي يمنع النساء من السعي وراء أفكارهن وغاياتهن، سيؤدي إلى اضطهادهن. وهذا هو الاستنتاج السهل الأول. ويزودنا هذا الاستنتاج بالتالي بإجابة سهلة عن المسألة التي طرحت في الفصل الثاني، والتي تتعلق بالمنهاج الدراسي ونمطية الجنس. لنتذكر أنه كان هنالك سؤال ملح طُرح حول نوع المنهاج الدراسي الذي قد يرضي دعاة حقوق المرأة التحرريات ـ وكانت أمثلتنا «كاري بيكتر»، مؤلفة كتاب «تعليم الآخر»، والمؤلفات الأستراليات لكتاب «الرد» «جين كينوي» و «سو ويليس». لم تعترض هذه المؤلفات بالضرورة على الفتيات اللاتي يفضلن أشياء تختلف عن الأولاد، واللاتي لديهن قيم وطرق معرفية مختلفة ينبغي أن تشغل حيزاً في المنهاج الدراسي. إذاً، لما قد يعترضن على بعض المقترحات من المناهج الدراسية «التقليدية»، التي يمكن أن توجه الأولاد والفتيات بشكل منفصل، بأساليب أوصي باستعمالها إلى حد بعيد.

إن الإجابة عن هذا السؤال واضحة الآن. إن مثل هذه المقترحات للمناهج الدراسية التي ترعاها الحكومة، ستكون ظالمة ـ ولكن، الأهم من ذلك ليس لأنها لن ترضي العديد، بل في الواقع قد لا ترضي أغلبية الميول لدى الفتيات، ولكن لأنها

ملزمة على مخالفة ما تريده بعض الفتيات. وإذا أوقفت الفتيات عن السعي وراء رغباتهن الفردية، فسيؤدي هذا إلى وقوع الظلم. إذاً، إن الإجابة عن السؤال المطروح واضحة: لا يمكن تبرير التوصيات المتعلقة بالجنس التي فرضتها الحكومة للمنهاج الدراسي، لأن هذا ينتهك الاختلافات الفردية في رغبات الأولاد والفتيات.

ولكن بغض النظر عن هذا الجدال، لا بد أن بعض القراء يتساءلون بقولهم: أننا لا نستطيع التملص من فكرة اضطهاد المرأة بهذه السهولة، باعتبار أنها كانت المفتاح الأساسي لحكمة وتبصر دعاة حقوق المرأة خلال الثلاثين عاماً الماضية. فعلى سبيل المثال، إن حركة دعاة حقوق المرأة بالنسبة إلى «بيل هوكس» هي «حركة تهدف إلى إنهاء الاضطهاد الجنسي»[6]. حتى أن بعضهم يقول أنها أسقطت الحروف الكبيرة من اسمها كتصريح مناوئ للمجتمع الأبوي. مهما كانت اختلافات دعاة حقوق المرأة، يبدو أن جميعهم يوافقون على أن الاعتقاد الأساسي لحركة دعاة حقوق المرأة، وهو أن النساء مضطهدات. من المؤكد أن جميعهن قد كتبوا بدراية كاملة عن نوع تجارب النساء التي قمنا بوصفهن، واللواتي يعطين قيمة كبيرة للحياة العائلية والأمومة؟ حتى لو لم ترغب دعاة حقوق المرأة بالحياة العائلية لأنفسهن، يفترض أن يكن مدركات أن العديد من النساء يرغبن بهذه الحياة. لذا، نفترض بأن العديد من القراء قد يعتقدون أنهن وضعن فرضيات قابلة للتطبيق لإظهار سبب اضطهاد النساء، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن العديد من النساء لا يشعرن بهذه الطريقة.

كان من الأفضل لنا أن نتحرى عن هذا بشكل أكبر. ما هي الطرق التي يقول دعاة حقوق المرأة الفلاسفة أن النساء تُظلم من خلالها، وكيف تتصدى هذه النظريات للاحتمال القوي بوجود أساس بيولوجي للفروقات الجنسية؟

إخضاع النساء

عند قراءة الأدب المتعلق بدعاة حقوق المرأة، يبدو أن هنالك ثلاثة صيغ من الظلم. الأولى هي صيغة «اللامساواة» التي تقول أن المجموعات المضطهدة قد

حُرمت من الحصول إلى حصتها العادلة من الموارد القليلة والثمينة، كالثروة والسلطة والمقام الاجتماعي. وتعتقد الفيلسوفة «آن فيليبس» بوجهة النظر هذه[7]. ثانياً، هناك صيغة «الحد»، وتؤمن بها الفيلسوفة آليسون جاغار. والاضطهاد هنا هو «فرض قيود جائرة على حرية الأفراد أو الجماعات». إحدى صيغ هذه النظرية، وهي المفضلة من قبل «جاغار»، هي أنه حين يُعرّف اضطهاد النساء من حيث كونهن مبعدات: «في المجتمع المعاصر، يُعرّف الرجال على أنهم فاعلين وتُعرّف النساء على أنهن سلبيات وغير فاعلات، وعلى أن الرجال عقلانيين ومفكرين بينما تنزع النساء إلى إدراك الأمور عن طريق الحدس، وعلى أن الرجال غير معبرين والنساء عاطفيات، والرجال أقوياء بينما النساء ضعيفات، والرجال مسيطرين بينما النساء خاضعات، وإلى ما هنالك حتى الغثيان». وبالنسبة «لجاغار»، إلى الدرجة التي أصبح فيها الرجال والنساء يتصرفون وفق هذه التعريفات، وأصبح لزاماً عليهم أن يبتعدوا عن بعضهم البعض، معتقدين بهذه القيم ووجهات النظر المتضاربة عن العالم[8].

ثالثاً، هناك صيغة «التجريد من الإنسانية» حيث يُعرّف الاضطهاد بـ «التجريد المنهجي من الإنسانية لمجموعة إنسانية مستهدفة يمكن تحديدها». وتتوسع الفيلسوفة المؤيدة لدعاة حقوق المرأة «كينيث كلاتربو» في هذه المسألة بقولها:

> إن تجريد مجموعة ما من إنسانيتها هو الإنكار بأن أفراد هذه المجموعة يتمتعون بتنوع كامل من القدرات والاحتياجات والرغبات الإنسانية، التي تقيّم في ذلك الوقت بأنها هامة للوجود الإنساني. ويعتبر أيضاً التجريد من الإنسانية أن تتم معاملة مجموعة إنسانية ما، جهراً أو خفية، كما لو كان أعضائها يفتقرون إلى قدرات أو حاجات أو رغبات إنسان أكثر كمالاً[9].

مما لا شك فيه أن كل من هذه التعريفات يمكن أن تؤدي إلى وقوع الظلم، حتى لو كانت المرأة نفسها لا تدرك فعلياً أنها تتعرض للظلم. ولكن حين تُدرس هذه التعريفات على ضوء الاكتشاف بأن الفروقات الجنسية تستند إلى أساس بيولوجي، يحدث أمر مثير نوعاً ما.

سوف نتناول هذه التعريفات بترتيب عكسي لنرى أين تكمن المشكلة. لقد ذكرت الفرضية المتعلقة بالتجريد من الإنسانية «الإنسان كامل»، و «القدرات والحاجات والرغبات الإنسانية المقدرة». الآن، هناك بعض الأمور التي يعتقد بها الرجال والنساء عموماً كبشر، وهو غياب ما سيكّون الظلم. إن العبيد بشر حُرموا من الحرية والاحترام والكرامة ـ وهي كل الأشياء التي تعتبر منطقية لتأكيد تكّون «القدرات والحاجات والرغبات الإنسانية». إن الوجود ضمن طبقة اجتماعية هندية في طائفة هندوسية سوف يطابق أيضاً هذا التصنيف، حيث حُرم هؤلاء البشر من التمتع بحريات وكرامات معينة. إذاً، إن الرجال والنساء المستعبدون، والرجال والنساء ضمن طبقة معينة في الطائفة الهندوسية مستعبدون، وإلى هنا، يبدو الأمر واضحاً.

إن المشكلة باستخدام هذه التعريفات للزعم بأن النساء مضطهدات، هي أنها تتجاهل الاحتمالات التي طُرحت في الفصل السابق بأن الرجال والنساء (بالإضافة إلى القدرات، والحاجات، والرغبات التي يتشاطرونها كبشر)، لديهم قدرات وحاجات ورغبات متباينة كرجال ونساء. وإذا تحدثنا عن «الإنسان الكامل»، كما فعل «كلاتربو»، فنحن نتحدث عن الإنسان بغض النظر عن جنسه. وقد لا يكون هذا نافعاً، على وجه الخصوص، كطريقة تمكننا من المعرفة على وجه صحيح إذا كان هناك ظلم يقع على النساء أم لا. تنزع النساء عموماً (لنلاحظ التوضيح الهام لعموماً، نعود إليه لاحقاً)، إلى امتلاك قدرات وحاجات ورغبات تختلف عن الرجال من حيث العلاقات، وتربية الأطفال، والمهن. وقد وجدنا هذا الأمر بكثرة في الفصلين السابقين. لو كان هذا صحيحاً، أي أن نقول بحماقة بأن النساء يُجردن من إنسانيتهن لأنهن يعاملن كما لو كن «يفتقدن إلى قدرات ورغبات وحاجات إنسان أكثر كمالاً»، ذلك يعني إنكار رغبة النساء في أن يُعاملن بطريقة مختلفة عن الطريقة التي يرغب الرجال أن يعاملوا بها. ربما كان الرجال والنساء يريدون، ويحتاجون، ويفضلون أن يعاملوا بشكل مختلف في بعض النواحي الهامة المعينة، فإذا تمت معاملتهم من قبل المجتمع بطريقة مختلفة في هذه النواحي، سيكون من الغباء تفسير هذا الأمر على أنه ظلم.

هذا لا يعني بالطبع أن ننكر حقيقة أنه ضمن مجتمعات معينة، تُضطهد النساء لأن حرياتهن وحاجاتهن الأساسية، وإلى ما هنالك كبشر تتم مصادرتها. وفي التعليق المخيف الذي تنبأ بالغيب في مقدمة نسخة الـ 2000 لكتابها «الفروقات الجنسية في القدرات الإدراكية»، تشير «ديان هالبيرن» إلى أن «الحكومة القمعية الجديدة في أفغانستان قد منعت كل الفتيات والنساء من الحضور إلى المدارس أو العمل خارج المنزل. آمل أن هذا التمييز الذي يدعو إلى الذهول سيكون قد أصبح من الأحداث الماضية في الوقت الذي تقرؤون فيه هذا الكتاب»[10]. لا بد أنها ليست الوحيدة التي تناقش بأن نظام طالبان كان نظاماً قمعياً تجاه النساء. ويناقش العديد أيضاً أنه في البلدان (كأفغانستان مثلاً) التي يمارس فيها الختان، كانت وما تزال النساء تُضطهد كمخلوقات إنسانية عبر هذه الممارسات. لا شك أن البريطانيون شعروا أن ممارسة الـ sati (حيث ترمي الأرملة نفسها في محرقة جنازة زوجها)، التي كانت تجري في الهند، ممارسة قمعية تجاه النساء فقاموا بمنعها في القرن التاسع عشر.

إن النقطة المهمة هي أنه ليس واضحاً أن الممارسات التي تشير إليها دعاة حقوق المرأة الآن في المجتمعات الغربية تشكل ظلماً تجاه النساء كمخلوقات إنسانية. على سبيل المثال، قد لا تحتوي النمطية الجنسية للمنهاج المدرسي أو الخيار المهني على دلالات للظلم على الإطلاق، فقد تكون مجرد استجابات للأولاد والفتيات للاحتمالات بطرق متباينة باعتبارهم رجال ونساء، مما يؤدي إلى أنماط متباينة من الحياة فيما بعد، يمكن تبريرها بشكل كامل فيما بعد.

وتوجد المصاعب أيضاً في كلا الصيغتين الأخرتين من الظلم. وفي صيغة ظلم «الحد» عبر القيود الجائرة، لا يبدو واضحاً أيضاً أن الشكاوى الحالية لدعاة حقوق المرأة سوف تكون مقنعة بهذا الخصوص على الإطلاق. أجل، تواجه النساء غالباً بعض «القيود» على حريتهن، وهي تختلف عن القيود المفروضة على حرية الرجل. على سبيل المثال، إذا كانت هناك نمطية جنسية في اختيار المادة الدراسية بحيث تتوجه النساء بشكل كبير نحو المهن التي ترتكز على العناية

بالأشخاص، وتتجنبن العلم والتكنولوجيا، فسيؤثر هذا على حريتهن في تفضيل مهن معينة في حياتهن القادمة. ولكن لماذا يمكن أن ندعو هذا ظلماً، إذا كان ما تختاره النساء عموماً يتطابق مع ما يردنه ويرغبن به ويحتجنه عموماً؟ لماذا يعد وجود قيود على حريات للنساء لا ترغبن بممارستها ظلماً؟

يبدو هذا الاعتراض أكثر وضوحاً في تعريف «جاغار» المفضل للظلم على أنه «ظلم الإقصاء». إذا تكيف الرجال والنساء مع الاختلافات المتوقعة من كل منهم في المجتمع الأبوي (السلطوي)، تقول جاغار «فمن المؤكد أنهم سيبتعدون عن بعضهم بسبب اعتقادهم بقيم ووجهات نظر متباينة عن العالم». ولكن إذا ارتكز هذا «الإقصاء» على اختلافاتنا البيولوجية كرجال ونساء، لن يكون تغييره من خلال الإصلاح الاجتماعي أمراً سهلاً. سيكون الأمر كما لو كان الرجال من المريخ، والنساء من الزهرة. وأن علينا أن نعيش، بل ونستمتع ونحتفي بهذه الاختلافات، لا أن نعتبرها إقصاء أو ظلم. وقد استُخلص هذا الدرس من الفصل الرابع، الذي يدور حول التمييز العام والخاص، وكيف يمكن أن يُحتفى به، لا أن يعتبر ظلماً.

في النهاية، تنطبق التعليقات نفسها على صيغة ظلم «اللامساواة». إذا كانت النساء لا تتمتع بدخل وثروة بشكل متكافئ في المجتمع، فإن الاختلافات في حاجات ورغبات الرجال والنساء قد تحد من كون هذا مصدر محتمل للظلم. عندما كانت أمي تربي أولادها الأربعة وابنتها، وتعمل فقط دواماً جزئياً مدفوع الأجر، ولكن بالطبع كانت تعمل أكثر من دوام كامل بكل ما تعنيه الكلمة، كربة منزل، هل كانت تشعر بالقلق لأنها لم تكن تملك، على الورق، نفس الدخل الذي يملكه والدي؟ على الإطلاق، لأن الطريقة التي تأسست بها العائلة أعدت بشكل بسمح لها ، في الواقع إذا لم يكن على الورق، بالحصول على نفس دخل والدي ـ إذ أن كل دخله كان من أجل العائلة، وليس له كفرد.

من المثير للاهتمام أن هذا المثال يكشف طريقة كان يمكن أن تظلم بها، هي والنساء عموماً، في بعض المجتمعات، وربما الآن بشكل متزايد ـ كما أشرنا مسبقاً في الفصل الرابع أن أمي كانت ستتعرض لصيغة ظلم اللامساواة لو لم

تكن قادرة على الاعتماد على والدي في الحاضر والمستقبل. فلو كانت قلقة من أنه سيتركها من أجل امرأة أصغر سناً وخالية من الأعباء، ويهجرنا بسهولة وسرعة دون وجود أمر يستدعي الطلاق، لكان هذا عند ذلك قد عرّضها للظلم بشكل كبير. ولكن أُشير في الفصل الرابع أنه، بغض النظر عن أن هذا الأمر حدث بسبب المجتمع الأبوي، فإن مثل هذا القلق تم دسه في أفكار النساء اليوم بواسطة تبني فكرة الطلاق السهل لدعاة حقوق المرأة. هنا تقوم حركة دعاة حقوق المرأة بظلم النساء وليس المجتمع الأبوي.

النقطة الأساسية هي أنه نظراً لوجود الفروقات الجنسية، من الصعب القول أن الظلم يحدث عندما لا تعامل النساء عموماً بنفس الطريقة التي يعامل بها الرجال عموماً. إن القيام بهذا سيدس في النقاش أن الرجال والنساء يحتاجون، أو في الواقع، يرغبون أن تتم معاملتهم بنفس الطريقة. إذا، وفقط إذا كان للرجال والنساء رغبات وطموحات متطابقة، وأشياء متطابقة يرغبون باختيارها، وأشياء متطابقة يقدرونها، قد نتمكن من القول عندها بأن الفروقات التي تمت ملاحظتها في مجتمع ما في جميع هذه النواحي سببت الظلم. إلا أن الفصول السابقة أشارت إلى أنه، في الواقع، يختلف الرجال والنساء في العديد من النواحي الهامة، وبالتالي إذا عاملهم المجتمع بشكل مختلف فيما يتعلق بهذه النواحي، فإن هذا بحد ذاته لن يسبب الظلم.

ولكن ماذا عن التوضيح «عموماً» الذي يتكرر باستمرار؟ هذا يستدعي الشرح الآن. لا شيء في المقاطع السابقة قُصد به أن القيم التي على هذا. بالطبع، بينما يحتمل أن يكون الرجال والنساء مختلفين، لا يستثني أنه سيكون هناك امتداد يجد فيه الرجال والنساء أنفسهم، وأنه سيكون هناك بعض التداخلات. إذا قام المجتمع بمعاملة الرحال والنساء بشكل مختلف في النواحي الأساسية، فلا بد عندها، حتى لو لم يشكل هذا ظلماً للرجال والنساء عموماً، سيكون ظلماً لأولئك الأفراد الذين لا يتلاءمون بشكل كافي مع الأنماط؟ إذاً لننقل تركيزنا من النساء كمجموعة إلى النساء كأفراد. إن النساء كمجموعة لسن مضطهدات، ولكن قد تكون بعض النساء الأفراد مضطهدات.

باعتقادي أن كل ذلك يعتمد على الطريقة التي تقوم بها المجتمعات «بمعاملة» الرجال والنساء بشكل متباين. لنفرض أنه لدينا فتاة تطمح بأن تصبح عالمة رياضيات عظيمة، وتتمتع بالقدرة والذهن المتفرد لتحقيق هذا الهدف. إذا كان هناك منهاجاً دراسياً إلزامياً في مدرستها يقضي بأن الفتيات يجب أن يقمن بدراسة مواد تختلف عن الأولاد، وأن الفتيات لا يستطعن دراسة الرياضيات المتقدمة، فسيندرج هذا الظلم عندها ضمن كلا التعريفين للظلم. سيكون قد تم تحديدها بشكل جائر من خلال هذا الفرض، وكنتيجة لهذا سوف تعاني من اللامساواة وسوف تكون قد جردت من إنسانيتها، بمعنى آخر، لأنها لن تكون قادرة على تحقيق إمكانياتها الإنسانية.

لنفرض أنه بدلاً من ذلك، أن مدرستها لم تلح على عدم استطاعتها دراسة الرياضيات، ولكن رتبت الأمور بطريقة تجعل هذا الأمر صعباً عليها؟ ربما وُضع جدول المواعيد لمادة الرياضيات المتقدمة بشكل يتضارب مع مواد ترغب بدراستها أكثر مما يرغب الفتى. أو ربما كانت الرياضيات المتقدمة متاحة فقط من خلال السفر إلى مباني المدارس الخاصة بالأولاد، بشكل مترافق مع كل الصعوبات العملية والسيكولوجية لفعل ذلك. إن إجبارها على اتخاذ قرارات صعبة كهذه أو جعلها منزعجة بسبب قراراتها قد يكون أيضاً سبباً لحدوث الظلم.

ولكن قد يعتقد البعض أن كل هذا قد جرى تبسيطه أكثر من اللازم، وأنه حتى بوجود هذا الانفتاح تجاه الاختلاف وانعدام الإكراه، قد يقع الظلم في مستوي أكثر مكراً. قد يتساءل بعض النقاد، ألن يقع الظلم إذا كانت المعايير الاجتماعية تفترض بأن الأولاد والفتيات سيقومون بالسعي وراء سبل متباينة، حتى لو لم يكن هناك إلزاماً أو انعداماً للمرونة؟ إن هذا، بالطبع، أحد الاعتراضات المناوئة لنمطية الجنس في المواد الدراسية عموماً. وبشكل عام، ستتوافق معايير المجتمع مع الفروقات الجنسية الأصلية بين الأولاد والفتيات، بحيث لن يشكل هذا فرقاً بالنسبة للأغلبية. ولكن ماذا عن أولئك الذين لا يتوافقون بشكل دقيق مع النمطيات الجنسية؟

لنفكر ملياً مرة أخرى بالفتاة التي لا تتوافق مع النمطيات الجنسية وترغب بالسعي وراء دراسة الرياضيات المتقدمة. ربما قد تسمح لها مدرستها بذلك، وقد لا يكون هناك جدول مواعيد اعتباطي أو صعوبات مماثلة وُضعت في طريقها لمنعها من دراسة الرياضيات. ومع ذلك، قد تأتي الضغوطات من والديها، ومن والدتها على وجه الخصوص، أو أصدقائها، أو معلميها، أو من وسائل الأعلام. إذ باعتبارها فتاة، سوف تشعر بأنها لا تتمتع بالأنوثة في حال فعلت ما شعرت أنها منساقة إليه إذا كانت المعايير في المجتمع تقضي بأن الفتيات لا يفعلن هذا النوع من الأمور، إذاً ألا يُعتبر هذا ظلماً؟

إن جدالاً كهذا يعد إنذاراً يثير المخاوف أكثر من اللازم، ويصف الأمر على أنه أبيض أو أسود على نحو غير ضروري، ويمضي بشكل معاكس لتجارب العديد من النساء خلال القرن الماضي. لا شيء يدعو للقول أن هناك معايير معينة للفتيات والأولاد عموماً لا تستطيع التعايش مع التوقع بأن هنالك أفراداً سيكونون مختلفين ويمكن تنشئتهم بتلك الطريقة. إن روايات كل من «كارولين غراغليا» و«سيمون دو بوفوار» عن طريقة تنشئتهما وعن البدايات في مهنتهما، توحي بذلك بدون شك، كما رأينا في الفصل الثالث. ومن الصعب الاعتقاد بأن أي منهما تعتبر استثنائية من هذه الناحية.

بمعنى آخر، يدل النقاش حتى الآن على أنه من الصعب معرفة كيف يمكن أن يقع ظلم تجاه النساء كمجموعة إذا كانت النظم التعليمية في المجتمع تؤكد على الفروقات الجنسية وليس على أوجه الشبه. قد يكون هناك ظلماً يقع على النساء الأفراد اللواتي لا يتوافقن مع النمطيات، ولكن يمكن الحد من هذا أو تجاوزه كلياً، في حال وجود حرية في المناهج الدراسية ومراعاة للاختلاف الفردي في المدارس والجامعات. إن هذا الأمر يعد صحيحاً على الأغلب حتى لو تعاظمت التوقعات في المجتمع بخصوص الطرق المحتملة التي سيتصرف من خلالها

الأولاد والفتيات. أما إذا لم يكن هناك أي ظلم، فلا يوجد عند ذلك سبب أخلاقي للقلق بسبب الانتقال من «يكون» إلى «ينبغي». وهكذا نكون قد قمنا بحل تلك المشكلة الفلسفية المحددة آخذين بعين الاعتبار مسألة الجنس.

في مواجهة الالتباس

توحي القصة حتى الآن بإمكانية إنشاء قضية منطقية تقضي بأن فروقاتنا النوعية المتعلقة بالتعليم تستند على فروقات جنسية بيولوجية. علاوة على ذلك، إن نظام تعليمي متعاطف مع هذه الفروقات لن يكون نظاماً مجحفاً. ولكن لنفرض أننا مخطئون بخصوص ذلك؟ إن القراء على الأغلب أشخاص عاديين مثلي، ويحاولون فهم التفاصيل المتعلقة بالعلم. كيف يمكن لأي أحد أن يتأكد من أن الجدل المطروح هو الجدل الصحيح؟ بل إن الأهم من ذلك هو أننا في ميدان العلم لا نستطيع أن نكون متأكدين على الإطلاق، لذا حتى لو كانت الفرضيات والاستنتاجات الخاصة بعلم النفس التطوري قد بُرهنت بشكل جيد اليوم، إلا أنها قد لا تُعتبر صحيحة غداً. ماذا يسعنا أن نفعل في مواجهة الالتباس الحتمي الذي يترافق مع العلم؟

لقد تحرى الفيلسوف المؤيد لدعاة حقوق المرأة «باتريك غريم» عن هذا المأزق، واستنتج أنه من الأفضل أن نخطئ في جانب الحذر هنا، ونتقبل الوضع الراهن لدعاة حقوق المرأة المستوحى من سياسة تعليم «الحياد الجنسي». وهو يعتقد أننا لا ندري في الأصل حقيقة الأمر المتعلق بأصول الفروقات الجنسية. فقد تكون «أساسية» (أي بيولوجية)، أو قد تكون «اجتماعية المنشأ». إذا كيف ينبغي لنا أن نتابع هذا الأمر: هل علينا أن نفترض أن الفروقات المعنية هنا هي بيولوجية «إلى أن يتم إثبات العكس»، أم نعتبرها «اجتماعية المنشأ إلى أن، وإلا إذا دل البرهان على عكس ذلك». ماذا الذي يجب علينا فعله في مواجهة جهلنا؟

يقترح غريم أننا يجب أن نقرر بين أربعة احتمالات، كما هو موضح في الجدول رقم 1. على سبيل المثال، قد نفترض أن النظرية البيولوجية صحيحة. إذا كانت، في الواقع، صحيحة، فنحن في المقياس رقم 1 من الجدول، وكل شيء على ما يرام. وبشكل مماثل، إذا افترضنا بأن نظرية الأصل الاجتماعي صحيحة، ـ أي أن الفروقات المتعلقة بالنوع كانت نتيجة للثقافة والعامل الاجتماعي، وليس الفروقات الجنسية ـ وفي حال كان هذا، في الواقع، صحيحاً، سنكون عند ذلك في المقياس رقم 4 من الجدول، وأيضاً سيكون كل شيء على ما يرام. تحدث المشكلة إذا انتهى بنا الأمر في المقياس رقم 2 أو 3. ففي المقياس رقم 2 نحن نفترض بأن النظرية البيولوجية صحيحة، ولكن لسوء الحظ، النظرية الصحيحة هي النظرية الاجتماعية. سيكون هذا الوضع هو الوضع الذي كنا فيه، كما يزعم دعاة حقوق المرأة، حين كان المنهاج المدرسي يعكس دون حرج الفروقات المتعلقة بالنوع في أوائل القرن العشرين، وحين تم إجبار الأولاد قسرياً على أن يكونون أولاد، مختلفين كثيراً عن الفتيات اللواتي يجب عليهن أن يكن فتيات. في المقياس رقم 3 توجد مشكلة مماثلة. فنحن نفترض هنا أن النظرية الاجتماعية صحيحة، في حين أن النظرية البيولوجية هي الصحيحة في الواقع. سيكون هذا الوضع هو الوضع الذي نحن عليه الآن، لو كان كل ما كتبته في هذا الكتاب صحيح.

السؤال إذاً هو: في مواجهة جهلنا كأشخاص عاديين يحاولون التصميم على سياسة ما، هل سيكون القيام بالمخاطرة بانتهائنا في المقياس رقم 2 أو 3 أكثر سوءاً؟ أي من هذين الأمرين سيكون أكثر إجحافاً؟

الجدول رقم 1 «في مواجهة الالتباس»

		النظرية الصحيحة	
النظرية المفترضة		البيولوجية	الاجتماعية
	البيولوجية	1	2
	الاجتماعية	3	4

ما يفترضه «غريم»، معززاً قضية دعاة حقوق المرأة، هو حقيقة أن المجازفة بأن نجد أنفسنا في المقياس رقم 3 هي أقل أهمية بكثير من مخاطر انتهائنا في المقياس رقم 2. فمن الأفضل بكثير أن نخطئ في الجانب المتعلق بالافتراض بأن الفروقات المتعلقة بالنوع هي في الحقيقة اجتماعية، وليست اجتماعية المنشأ.

لما يناقش هذا الأمر إن بعض الأشياء بالطبع ستعمل على الموازنة بين الخيارين: «إذا افترضنا أن كل من التفسيرين يعلل الفروقات المرصودة، وإذا كنا على صواب، وكانت الأشياء الأخرى مساوية، يمكن أن نتوقع بأن البرنامج الذي نقدمه أو التركيبات الاجتماعية التي نؤسسها على أساس نظرياتنا، ستعمل عموماً بشكل أكثر سلاسة. لو كانت نظريتنا المفترضة خاطئة، يمكن أن تتوقع أننا سنعاني بنفس المقدار[11]. لهذا، فإن تقديم برامج تفترض بأن الرجال والنساء متشابهون، بينما هم في الواقع مختلفون ستصطدم على الصعيد البيولوجي بنفس النوع من الخلاف كالافتراض بأن الرجال والنساء مختلفون بينما هم في الواقع متشابهين.

ولكن الفرق الأساسي بين الموقفين يتعلق بالظلم الاجتماعي. فالنسبة لـ «غريم»، إنه يظهر فقط في المقياس رقم 2، وهو، إذا كنا نعامل الفروقات باعتبارها بيولوجية المنشأ، في حين أنها في الواقع اجتماعية. في الواقع، بالنسبة لـ«غريم»، هذه حالة «نموذجية للظلم، حيث تعتبر «الفروقات بين الأفراد والجماعات، حقيقة كانت أو متخيلة، فروقات فطرية وأساسية»، بينما هي في الواقع ليسن كذلك. إن الجنسانية (التحيز الجنسي) والظلم سوف يلاحقاننا إذا انتهى بنا الأمر في المقياس رقم 2.

ولكن ماذا عن المقياس رقم 3؟ لا يعتقد «غريم» بشكل حاسم بأن هناك أي ظلم ينشأ هنا. أنه لا يتحرى عنه، إنه يفترض ببساطة عدم وجود أي ظلم. ربما مدعماً بحقيقة أن الأدب المتعلق بدعاة حقوق المرأة يسلم بعدم وجود أي ظلم على الإطلاق. على الإطلاق؟ إن هذا بالتحديد الظلم الذي يُناقش في هذا الكتاب! إذا افترضنا أن كل الفروقات المتعلقة بالنوع ذات منشأ اجتماعي، وقد تبين في

الواقع أنها بيولوجية، فقد يؤدي هذا إلى أنواع الظلم التي ظهرت في متلازمة «بريدجيت جونز». ففي التدريس والتعليم عموماً، تجري معاملة الفتيات والنساء كما لو كانت كل الفروقات اجتماعية. إلا أن الفروقات ترتكز على أسس بيولوجية، وها ما يقود بالتحديد إلى كل أنواع التعاسة التي وُصفت في الكتاب. بتقديري، إن كل هذه التعاسة والافتقار للإنجاز، هي على الأقل بنفس سوء أي ظلم مفترض يخشاه دعاة حقوق المرأة.

لذا إذا كنا سنأخذ جهلنا على محمل الجد، فلا توجد طريقة للقول ،كما يفعل «غريم»، بأن الوضع الراهن للتدريس ذي الحياد الجنسي يجب تفضيله على الوضع السابق. إذ يحوي كلاها على دلالات جدية للعدالة الاجتماعية. لا يوجد بديل في الواقع سوى محاولة المرء بذل ما يستطيع مع البرهان، والانطلاق من هناك، وهذا ما دفعني إلى تخصيص مقطعين للبرهان، مدركاً للحاجة الملحة للإحاطة به. ويدل نقاشي على أن هنالك قضية معقولة للغاية يمكن إنشائها لصالح الفروقات كونها تحوي جذوراً بيولوجية، وأنه من أجل ذلك، يحتمل جداً أن يكون المجتمع الحالي في مقياس «غريم» رقم 3. أن الظلم هنا واضح جداً، وهو يؤدي إلى تعاسة النساء، ويصرخ طالباً مواجهته.

مخاطر سجن (Panopticon) المتزمت

لقد نشأت فكرة أخيرة تتعلق باضطهاد وتعليم النساء على ضوء النقاش حول علم النفس التطوري. يمكن وصف أكثر ما يعترض عليه دعاة حقوق المرأة بكلمة واحدة: إنهم لا يحبذون «المجتمع الأبوي» ـ أي الهيمنة الذكورية الجائرة على النساء في العائلة وفي المجتمع بشكل أكثر عموماً. إن رحلتنا إلى علم النفس التطوري بدأت كطريقة لنتحقق من خلالها إلى أي درجة يمكن لنتائج هذا «المجتمع الأبوي» ـ كالخيارات المتعلقة بالنوع في التعليم ـ أن ترتكز على أسس بيولوجية، التي ستحوي بدورها دلالات للطرق التي يمكن لهذه الخيارات أن تتغير من خلالها. بالرغم من ذلك، تكشف هذه النقاشات أمراً مثيراً بعض الشيء. من

الصعب أن نرى في شروحات وأحاديث «جيوفري ميللر» أي إجحاف يتعلق بهذه الضغوطات التي تحدث. إذ يبدو عمله بعيداً للغاية عن كشف الظلم المروع الذي سببه دعاة حقوق المرأة. ما نراه بدلاً من ذلك، أن بعض الأمور التي اعترض عليها دعاة حقوق المرأة المربيين ـ الهيمنة الذكورية على المكان العام، على سبيل المثال ـ يمكن أن تكون ناشئة عن رغبات النساء برجال من نوع محدد، واستجابة الرجال لهذه الرغبات. وما يبينه لنا في تطور الفن واللغة والأخلاق والثقافة، على سبيل المثال، هو مزج لولبي بديع لرغبات النساء واستجابات الرجال. وذلك من خلال الرومانسية والغزل، حيث قامت النساء بوضع المعايير لما يفعله الرجال، وهي الطريقة التي تشكل بها الكثير مما نقدره في الجنس البشري. وباعتبارها صيغت بهذه الطرق، هل هي حقاً قابلة للاعتراض كما تقول عنها دعاة حقوق المرأة؟ إذا كان معظم ـ أو ربما كل ما نقدره كجنس بشري قد تطور (ويفترض أنه لا زال باقياً) عبر هذه القوى من الجاذبية الجنسية، للرجال المتنافسين على عواطف المرأة، أليس الاعتراض عليها أمراً خاطئاً بعض الشيء؟

بطريقة مماثلة، من الصعب أيضاً أن نجد في عمل «دافيد باس» مجتمعاً أبوياً ظالماً. وما كُشف من جديد هو أن معظم تركيب المجتمع قد بُني تبعاً لرغبات النساء. ويشير «باس» أن العديد من دعاة حقوق المرأة لا يبدون مهتمين بشكل خاص بمنشأ المجتمع الأبوي، بل يعتبرونه ببساطة مجتمع «مسلم بوجوده»، على الرغم من أن البعض يقوم بالإشارة إلى الاحتمال بأنه نشأ لأن الرجال أضخم جسدياً من النساء. إلا أن «باس» يشير بدلاً من ذلك إلى تحكم الذكر بالموارد نتيجة للتطور المشترك «لميول المرأة في الشريك وأساليب الرجال التنافسية». إذا كانت النساء بشكل شامل تعطي أفضلية أكبر من تلك التي يعطيها الرجال للموارد الأساسية المكتسبة المحتملة للشريك المقبل، فإن هذا سيقود النساء إلى تفضيل الشركاء الذكور الذين يتمتعون بالموارد والمكانة الرفيعة، وازدراء الشركاء الذكور الذين يفتقرون إلى هذه الأشياء. إذاً ما يهاجمه

دعاة حقوق المرأة «كالمجتمع الأبوي» يوصف على نحو أكثر دقة كمجتمع تعمل فيه خيارات النساء على إنشاء «القواعد الأساسية للرجال في تنافسهم مع بعضهم الآخر». فكما أدت رغبات النساء في إرضاء الرجال إلى قيام الصناعة الهائلة لمواد التجميل، جعلت رغبات النساء في الرجال الذين يتمتعون بالموارد، اكتساب هذه الموارد ـ والقيام بالمخاطرة من أجل إحرازها ـ أمراً ذو أهمية كبيرة للرجال. بشكل مشابه، قد يفترض المرء أن المؤسسات الاجتماعية كالزواج وإخلاص الأنثى قد تطورت بغرض ربط الرجال بشكل محكم بالحياة العائلية، لمساعدتهم على دعم النساء والأطفال عبر الضمان بأنهم كانوا مؤتمنين على أبوتهم ـ وتعتبر هذه مرة أخرى استراتيجيات تطورت بسبب رغبات النساء في إيقاع الرجال في الشرك بشكل كبير[12].

يأتي هذا بدلالتين لصالح الجدال في هذا الكتاب. الأولى أن كل هذا يبدو أنه يؤدي إلى الاستنتاج بأن تسمية ما يجري في المجتمع بـ «النظام الأبوي» يبدو منطقياً بنفس درجة تسميتنا له بـ «النظام الأمومي» بالنظر إلى هذا المجتمع بشكل سطحي، يمكن أن نجد بعض المظاهر في المجتمع التي تشير إلى سيطرة وهيمنة الذكر. ولكن إذا نظرنا إليه بشكل مفصل، سوف نجد أن المؤسسات التي نعرفها في المجتمع قد نشأت من خلال التفاعل المتبادل بين رغبات النساء وكفاح الرجال للاستجابة لهذه الرغبات.

إلا أن الدلالة الثانية تعود بنا مباشرة إلى الوراء إلى حيث توقفنا في بداية هذا الفصل، وإلى حيث تم تلخيص الطريقة التي أراد بها دعاة حقوق المرأة إصلاح المدارس لتصبح أمكنة تساوي بين الجنسين، ولتطبق على هيمنة الأولاد على الأماكن العامة في غرف الصف وأراضي الملعب، وللتأكد من أن الأولاد والفتيات كانوا متساويين حتى في سلوكهم وفي المنهاج المدرسي. ولكن هل يمكن لنا أن نكون واثقين من أن مثل هذا التأكيد لن ينتهك بعض الأشياء التي تشكل قيمة نفيسة لنا كبشر؟

openkanon.com

إن المفتاح الأساسي لهذه التأملات هو التالي: الآن وقد تخلصنا من الفكرة القائلة بأن «الفكرة الطبيعية الخاطئة» قد تؤدي إلى اضطهاد النساء، وبأنه قد لا يكون هناك أي ضير في التفكير من حيث «يكون» لفروقات الجنس الطبيعية، بدلاً في التفكير من حيث «ينبغي» لبعض البدائل المختلقة لدعاة حقوق المرأة. وهذا يجعلنا أحرار في التفكير في اتجاهات غير مألوفة ولكن مثيرة للاهتمام.

يقترح المنظور الأول بأنه ربما كانت الطريقة التي قام من خلالها دعاة حقوق المرأة بتقييم الوضع في المدارس سلبية للغاية. فبدلاً من رؤية نصف الكأس الفارغ، ربما كان باستطاعتهم رؤية نصف الكأس الممتلئ. فإذا فحصنا بعناية المشاهد التي اطلعنا عليها عبر تطورنا، ربما يمكن بدلاً من رؤية استعراضات الأولاد في غرف الصف بالطريقة التي نراها بها، أن نراها كأولاد يتنافسون على الالتحاق بالمقاييس التي وضعتها النساء خلال الزمن التطوري. وبدلاً من أن نرى فقط فتيات «تنسحب»، باستطاعتنا أن نرى إذا كان هنالك أية فتيات تستمتع وتتسلى، ومع ذلك تقيم الأولاد بتحفظ. في الواقع، هذا ما ذكرته المؤلفات الاسترياليات لكتاب «الرد». وهو أن بعض الفتيات اللواتي تمت إليهن بصلة قلن أنهن يحبذن الأولاد الذين يقومون بتسليتهن: ««إن كون الأولاد أولاداً» يمكن أن يكون أيضاً مصدراً للمرح والإلهاء»، وقد أشرن: «إذا لم يتواجد الأولاد لتسليتهن، «سيكون العمل شاقاً كل الوقت»[13].

إنه سؤال مفتوح مبني على التجربة. لعلنا مع ذلك سنجد أن كل ذلك قد جعل الفتيات تعيسات بالفعل، ولكن ليس لنفس الأسباب التي قد يفترضها بعض دعاة حقوق المرأة. فقد يكون السبب بدلاً من ذلك أن الأولاد في صفوفهن غير بارعين بسيطرتهم على المكان العام ـ ففي النهاية تفضل الفتيات الأولاد الأكبر سناً. لقد علقن مع ذكور في مثل سنهن، ربما كن يزدرين حقاً عدم نضج هؤلاء الأولاد اليافعين، ولكن في لو كان الذي يفعل هذه الأمور أولاد أكبر سناً، لربما كان الأمر مسلياً أكثر. قد يحتوي هذا أيضاً على دلالات للطريقة التي ننظم بها الصفوف والمدارس.

أما المنظور الثاني فهو التالي. إذا كان هنالك بعض الخطأ أو الظلم بالحال التي أرادت الطبيعة أن نكون عليها، عندها، في حال نجح دعاة حقوق المرأة المربين في نزاعهم الآخر مع الميول الطبيعية للأولاد والفتيات في غرفة الصف، ألا يُحتمل أن يجعل ذلك من المدارس أماكن لا يمكن فيها للأولاد ولا للفتيات أن يزدهروا؟ ألا يمكن أن يكون هناك أيضاً شيئاً مبهجاً، بل سامياً في رؤية التركيب التطوري للجنس يلعب دوراً في غرفة الصف أيضاً؟ في حال نجح دعاة حقوق المرأة في جعل في إنشاء أماكن لا يسمح فيها للأولاد بتسلية الفتيات، ولا يُسمح لهم بالتنافس من أجل الهيمنة اللفظية، ألن يجعل هذا من المدارس والمؤسسات التعليمية سجوناً صارمة ومتزمتة للهندسة الاجتماعية التي تمضي بشكل معاكس لطبيعة الأولاد والفتيات؟ ألن يعمل هذا فقط على زيادة السخط لدى الأولاد، في حال أصبحت المدارس مكاناً يحاول أن يقمع كل شيء رجولي يتعلق بهم، الأمر الذي يؤدي إلى الحط من قيمتهم في أعين الفتيات والى إنقاص متعتهم؟

ولكن هذا الاتجاه من التفكير يمكن أن يقودنا أيضاً عبر مسالك مشحونة أكثر، من حيث انتهاك الشرائع المتناولة للتقويم السياسي. ما تشير إليه أفكار «ميللر» هو موضوع تم تجاهله مطولاً في التعليم، ولكنه ربما يستحق الطرح من جديد ـ وهو الفتيات اللواتي تنظم سلوك الأولاد. ما يقترحه «ميللر» هو أنه، خلال الزمن التطوري، يمكن أن يكون الكثير من الأمور التي نقيمها في المجتمع ـ كالفن واللغة والأخلاق ـ قد نشأ بالتحديد عبر آلية تنظيم الأنثى لسلوك الذكر. لقد قامت الإناث بوضع المعايير في ميولهن الجنسية للذكاء الإبداعي الذي يُطبق بشكل بالترافق مع التعاطف والكرم. وقد استجاب الذكور بالتنافس مع بعضهم البعض عبر التوجهات التي وضعتها الإناث. هناك أفكار مماثلة لهذه الأفكار في المدارس التقليدية حيث ستعمل الفتيات أيضاً على وضع المقاييس لسلوك الأولاد وطموحاتهم. في المدرسة التقليدية لأجيال والَّدي وجدَّي، كانت الفتيات هن اللواتي يطالبن الأولاد بالسلوك الحسن، ويعترضن على التخريب المتعمد

للممتلكات، وعدم الانضباط الضيق الأفق للأولاد، وتحثهم على استثمار وقتهم وطاقتهم في أمور أفضل. ويقال أن الأولاد غالباً ما كانوا يستجيبون. في الواقع، كما لاحظ «كريستوفر لاش»، العالم الاجتماعي الذي ينتهج أسلوباً قديماً، أن دعاة حقوق المرأة في القرن التاسع عشر أدركوا أيضاً أن النساء باستطاعتهن أن يكن «قوى لفضيلة منظمة» في المجتمع، بالترابط مع دورهن التقليدي كمنظمات لسلوك الذكر، لقمع السكر والعربدة وكبت الأساليب الأقدم «للميل الذكري نحو الحياة الاجتماعية» وجعل الذكور مولعين بالحياة العائلية «وبدفء ومنزل الطبقة البرجوازية المتوسطة»[14].

أما الآن فقد انقلب كل ذلك رأساً على عقب. فقد توجب على الفتيات أن لا يكن المنظمات لسلوك الأولاد ـ إذ استنكر دعاة حقوق المرأة هذا باعتباره خطوة ارتدادية. في الواقع، على الفتيات أن تمضي قدماً، وعليهن أن يكن منافسات وعدائيات كالفتيان. لعل هذه التشديدات على الفتيات هي التي أدت إلى ظهور «سلطة الفتاة» ـ وهو أمر آخر بين عدة أمور، ربطته «جيرمين غرير» ببروز حركة دعاة حقوق المرأة للمساواة وارتباطها المشئوم بالتأكيد المفرط على الربح: تحتوي الدورة الأطول على عدة مراحل، بدايات خاطئة وممرات معتمة يجب أن نتحرى عنها كلها قبل أن نجد مخرجاً. أحد هذه الممرات المعتمة هو:

> المسيرة المهنية الموجزة والمخفقة «للفتيات»، و«فتيات تتصرف على نحو سيء»، و«فتيات في الطليعة». على الرغم من أن سيرة الفتاة ذات الشخصية السيئة تكون على الأرجح سلسلة متعاقبة من الإسراف الفوضوي في احتساء الكحول، والجنس بدون قيود، والعدوى التناسلية والحمل الغير مرغوب به. ومع العواقب التي عليها أن تعاني منها طيلة حياتها، تبقى الظاهرة الثقافية ثابتة على نحو محزن ويقل معدل العمر المتوسطي للتصرف بطريقة شائنة.

يمكن للفتيات أن يتصرفن بنفس السلوك السيئ الذي يتصرف به الأولاد الآن ومع ذلك يتم تأييدهن من قبل رموز حركة دعاة حقوق المرأة المطالبين بالمساواة: فقد أبلغ Kidscape، وهو خط هاتفي مخصص لمساعدة الأطفال، عن زيادة بلغت

55 % في المكالمات التي وردت من فتيات يشتكين من اضطهادهن من قبل فتيات أخريات في الفترة التي تمتد بين الشهر الثامن عشر وحتى آذار من عام 1998. وقد نُسبت هذه الظاهرة إلى التأثير السيئ لفرقة (Spice girls) رقة فتيات غنائية استعراضية). وقد لُمست هذه التأثيرات قبل كل شيء في «الترهات الفاسدة» لمجلات المراهقين الموجهة للفتيات: «إذ تتعلم منها الفتيات الناشئات أن الحياة الوحيدة التي تستحق العيش، هي الحياة الخارجة عن السيطرة، والمعطلة بسبب الديون والطعام المضطرب، واحتساء الكحول، وتعاطي المخدرات وممارسة الجنس بدون قيود»[15].

وباعتبار أن سلوك الفتيات يسوء أكثر، بات الرجال يتمتعون بحرية أكبر في التصرف على نحو أسوأ. لقد فقدنا شيئاً قيماً للغاية إذا تُشجع الفتيات على خوض منافسة مفتوحة مع الأولاد. فمن سيقوم بتنظيم سلوك الأولاد إذاً عدا الفتيات؟ هل يتلاعب دعاة حقوق المرأة بهذه القدرات في المدارس على حساب تعريضها للخطر؟ ربما ليس شيئاً غريباً أننا نلمس انحلالاً عاماً في أخلاق وسلوك الأولاد والشبان اليافعين العام، الذين سيكونون مستعدين تماماً للتصرف بشكل حسن إذا كان هذا ما أجيز للفتيات أن يطلبنه منهم.

أخيراً والأهم، يريد دعاة حقوق المرأة من المدارس أن تكون ـ وقد نجحوا في ذلك ـ أماكن تتنافس فيها الفتيات (على الأقل) بشروط متكافئة مع الأولاد في الاستعداد لعالم التجارة، ولأعلى المراتب في العمل والعائدات المالية. ولكن مرة أخرى، يمكن أن يكون لهذا تأثيرات غير مرغوبة بها إلى حد بعيد على تنظيم السلوك الذكوري، وعلى المجتمع بشكل عام هذه المرة. في الحقيقة، يبدو أن «ميللر» يشير إلى هذه المسائل حين يذكر بأن هناك مسؤولية تترتب علينا في تصميم المؤسسات الاجتماعية التي تكسب الحد الأقصى من الفوائد الاجتماعية من الغرائز الفردية للتنافس الجنسي. إذ يقول: قد ينظم مجتمع ما التنافس الجنسي البشري بحيث يصبح الأفراد منعزلين مدمنين على العمل يتنافسون

لإحراز مؤشرات استهلاكية لقدراتهم المبددة[16]. ولكن «ميللر» يشير إلى أن هذا ليس المجتمع الوحيد الذي يمكن أن يُبنى على أُسس تنافسنا الجنسي. ففي مجتمع آخر، يمكن أن يتعلق التنافس بالبحث عن الغيرية والحياة الاجتماعية والحماية في المحيط. إلا أنني أعتقد أن نقطة هامة غابت عن باله هنا. إنه محق، أعتقد أن مجتمعنا قد أصبح مجتمع المنعزلين المدمنين على العمل، والمستهلكين البارزين المفرطين. لكن لا بد أن يكون أحد التفسيرات هو أن هذا ليس لأن المجتمع قد أعد الرجال للتنافس بهذه الطريقة ـ ففي النهاية، كانت الحالة دائماً على هذا المنوال، ولم تظهر مسألة الاستهلاك المفرط إلا حديثاً ـ ولكن لأنه أعد الرجال والنساء للقيام بهذه الأدوار. وبوجود نساء يتمتعن بنفس البراعة والذكاء للتنافس كالرجال على الأجور المبنية على أسس العمل، لم يعد هناك أحد لتنظيم وتخفيف حدة السلوك التنافسي للرجال، ولتذكيرهم أن هناك أموراً أكثر قيمة في الحياة.

ومن جديد، بدا «لاش» قلقاً من أمور مماثلة. وهو يقول: «يُثمن الرجال الإنجاز، بينما تُثمن النساء السعادة والجوهر الجيد». وقد كانت النساء قادرات على تخفيف حدة النزعة الذكورية نحو المنافسة بإظهار مزايا نوع آخر في أسلوب الحياة[17]. وكما عبر «روبرت رايت» عن الأمر، يمكن لزوجة من العصر الفيكتوري أن تروض الحيوان الكامن في الرجل وتنقذ روحه من عالم العمل الجامد[18]. أما الآن، فبسبب الطريقة التي ندرس بها الفتيات والأولاد، فإن ميل الرجال إلى المبالغة في تقدير إنجازاتهم التجارية يسود الآن، ولم يتحرى عنه المؤيدون لحركة دعاة حقوق المرأة على الإطلاق. لقد أذعن المجتمع على نحو واسع للمدافعين عن هذه الرؤية الذكورية.....»[19].

لقد اطلعنا على علم النفس التطوري ليساعدنا على الحكم بين جدال الطبيعة ـ والتربية، إلا أننا وجدنا أيضاً أنه حررنا بحيث بات بمقدورنا أن ننظر إلى التعليم بطرق جديدة. هذه هي بعض أفكاري التي سأتوسع بها في المرة القادمة.

لدى «ميللر» أيضاً أفكاره الخاصة حول التعليم. فهو يجادل بأن العلوم الاجتماعية والإنسانية سوف تنتفع من التوجه إلى علم النفس التطوري مستمدة منه مفاهيمها الأساسية. وهو يشير إلى أن هذا يمكن أن يتحدى السياسات التي تعطي الأولوية «للأسس الأكاديمية»، على سبيل المثال، المهارات التي توجد ببساطة لتزيد من إنتاجية العامل لمصلحة حملة الأسهم المساهمين وجباة الضرائب، على حساب النشاطات الغير روتينية كالرياضة والمسرح والرقص والموسيقى والمهارات الفنية التي تزيد من الجاذبية الجنسية الفردية[20]. إن هذه الأفكار تصلح لنتقصى عنها أكثر، ولكن يجب أن نتحرى عنها بمعزل عن هاجسنا الحالي بالتدريس الحيادي الجنس. بل علينا أن ندرس هذه المواضيع من جديد انطلاقاً من إدراكنا للفروقات الجنسية وكيف يمكن لهذه الفروقات أن تعمل على إغناء وتحسين تجربتنا التربوية والاجتماعية.

دعونا لا نحول المدارس إلى سجون (panopticon) متزمتة، حيث تقوم الأخت الكبيرة بمراقبة كل ما يقوم به الفتيات والأولاد، والحكم عليهم من خلال التقويم السياسي لدعاة حقوق المرأة. لن ينتج أي ظلم عبر السماح للأولاد بأن يكونوا أولاد وللفتيات بأن يكن فتيات. في الحقيقة سيكون هناك فيما بعد إجحافاً أكثر بكثير إذا لم يسمح للأولاد والفتيات بأن يكونوا كما توجههم الطبيعة؟

obeikandl.com